الكلية	العلوم السياسية
القسم	-
المادة باللغة الانجليزية	Political systems in Asia and Africa
المادة باللغة العربية	النظم السياسية في اسيا وافريقيا
المرحلة الدراسية	الثالث
اسم التدريسي	أ.م.د.معتز اسماعيل خلف
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	The political system in China
عنوان المحاضرة باللغة العربية	النظام السياسي في الصين (السلطة التشريعية)
رقم المحاضرة	3
المصادر والمراجع	

محتوى المحاضرة

سلطات النظام السياسي الصيني

اولا / السلطة التشريعية

لقد أفردت للمؤسسة التشريعية في الصين مساحة واسعة في أطار دستور عام (1982) الذي اعتمد بعد ست سنوات من وفاة ماوتسي تونغ وتتكون هذه المؤسسة من:

1- المجلس الوطني لنواب الشعب

تم إنشاء هذا المجلس عام (1954) ، اذ يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية للدولة وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى البت في القضايا المهمة التي تمس حياة الدولة وسياستها طبقاً للدستور وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير إن السلطة الحقيقية بيد الحزب الشيوعي.

ويضم المجلس (2987 نائب) ، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب بين (60-70%).

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب في كواليسه الخلفية تكون مضمونة الاعتماد مسبقاً. يتم انتخابه بشكل غير مباشر عبر الوفود الانتخابية من مختلف المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ووحدات الجيش، ويجتمع مرة واحدة في السنة، كما يمكن عقد دورة له إذا رأت اللجنة الدائمة للمجلس ضرورة لعقدها او قدم أكثر من خمسة أعضاء المجلس اقتراح بذلك، مدة عمله خمس سنوات.

يمارس المجلس استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة يمكن تقسيمها على أربع وظائف هي:

1- السلطة التشريعية .

2- سلطة إجراء التعيينات والإعفاءات .

3- سلطة الإقرار .

4- سلطة الرقابة .

واتساقاً مع ذلك، يمكن لنا أن نؤشر هذه المهمات التي تتمثل بالاتي : حق تعيين وإقالة ممثلي السلك الدبلوماسي الصيني في الخارج، سن وتعديل النظم الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية وغيرها من المسائل، والبت في اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس الدولة، والبت في اختيار نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات واللجان والمفتش العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الدولة، انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والبت بناء على ترشيحه في اختيار جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة العسكرية المركزية، انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا وانتخاب النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا. تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة، عن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني، الموافقة على إقامة المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، البت في مسائل الحرب والسلام وإقالة كلاً من رئيس الوزراء ونائبه ورئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه ووزراءه ورؤساء لجانه ورئيس ديوان المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة، وأعضائها ورئيس المحكمة الشعبية العليا ورئيس النيابة العامة الشعبية العليا إلى غير ذلك من الاختصاصات.

2- اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

وهي أعلى سلطة في الدولة بعد المجلس الوطني إذ تتكون من رئيس ونواب للرئيس وأمين عام وأعضاء ويحق للقوميات التي تمثل إقليماً أن يكون لها تمثيل في اللجنة الدائمة ، وينتخب المجلس الوطني جميع أعضاء لجنته الدائمة وتكون له صلاحية إقالتهم ولا يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يشغل إي منصب في إي جهاز من أجهزة الدولة الإدارية أو القضائية أو النيابية أو الأمنية، وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني، وتحدد مدة عمل اللجنة خمسة سنوات على أن لا يتم انتخاب رئيس اللجنة ونوابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وتعد اللجنة الدائمة التي عدد أعضائها (150) عضواً القوة المحركة للبرلمان.

تقوم اللجنة الدائمة بالاضطلاع بأداء مهامها أثناء فترة عدم انعقاد المجلس الوطني فضلا عن ممارسة وظائفها وسلطاتها إلى أن ينتخب المجلس الوطني التالي لجنة دائمة جديدة هذا من جانب، ومن جانب أخر تعد اللجنة الدائمة جهاز دائم للمجلس الوطني من الناحية الدستورية وهي كما ذكرنا سابقاً مسؤولة أمامه إذ تقدم له تقارير دورية عن أعماله.

وتتحدد صلاحيات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بالآتي :-

1- تفسير الدستور والإشراف على إنفاذه .

2- القيام عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد بدراسة واعتماد تعديلات جزئية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولميزانية الدولة متى ثبتت ضرورة إجراء تلك التعديلات في سياق تنفيذ الخطة والميزانية .

3- سن وتعديل النظم الأساسية باستثناء تلك التي ينبغي ان يسنها المجلس الوطني .

4- القيام عندما لا يكون المجلس الوطني في حالة انعقاد بسن ملحقات وتعديلات جزئية للنظم الأساسية التي يسنها المجلس بشرط أن لا تتعارض مع المبادئ الأساسية لتلك النظم .

5- الإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا .

6- إلغاء القواعد والأنظمة الإدارية أو قرارات أو أوامر مجلس الدولة التي تتعارض مع الدستور أو مع النظم الأساسية.

7- إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المخالفة للدستور الصادرة من مجلس الدولة أو من أجهزة السلطة في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .

8- إقرار تعيينات وعزل السفراء المعتمدين في الدول الأجنبية .

9- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهمة أو إلغائها .

10- التصديق على العفو الخاص .

11- إعلان الحرب أو التعبئة الوطنية أو التجنيد الجزئي أو الأحكام العرفية في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني.

12- البت في اختيار أعضاء اللجنة الدائمة الآخرين إذا لم يكن المجلس الوطني في حالة انعقاد بناء على ترشيح من رئيس اللجنة العسكرية المركزية .

13- تنظم الدرجات والرتب العسكرية والدبلوماسية وتحدد أوسمة الدولة وشروط منحها والألقاب الفخرية الأخرى.

وينشأ المجلس الوطني: لجنة القوميات، لجنة القانون، اللجنة المالية الاقتصادية، لجنة التعليم والعلم والثقافة والصحة العامة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الصينيين المغتربين (في ما وراء البحار) وغيرها من اللجان الخاصة التي ترتأى ضرورة لها وتعمل هذه اللجان الخاصة تحت أشراف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، وتتحدد مدة عمل المجلس في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تدار مركزياً بخمس سنوات ولها حق إقامة لجانها الدائمة وينتخب أعضاءها بشكل غير مباشر من قبل مجالس نواب الشعب الأدنى، أما مجالس نواب الشعب على مستوى المحافظة والمدينة التي لا يتبعها إقليم والأقاليم المدارة مباشرة من قبل المدينة والناحية والبلدية تتحدد مدة عملها بثلاث سنوات وينتخب أعضاءها بشكل مباشر من قبل الشعب،

وتمارس مجالس نواب الشعب صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية عبر الالتزام بالدستور والقوانين والقرارات الإدارية وتنفيذها وإجازة القرارات وإعلانها مراجعة برامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك . ويقوم المجلس الوطني بالإقرار بالاشتراك مع لجنته الدائمة منذ العام (1990) أكثر من (125) قانون وتعديله (56) قانون وإجازته (7) تفسيرات قانونية وعلى الرغم من دوره الهامشي لكنه اخذ في السنوات الأخيرة يعبر عن جزء من سلطته الحقيقية، مثلا تصويت ثلثي أعضائه في العام (1992) ضد مشروع إقامة ثلاثة سدود، وأيضا تصويت أو امتناع عن التصويت (37) من أعضاء المجلس ضد مشروع لانتخاب احد المرشحين لإشغال منصب رئيس مجلس الدولة في العام نفسه ويمكن القول، انه من الناحية الدستورية انيطت مهمة صنع السياسة الخارجية بمجلس الشعب الذي له سلطتين التشريعية والتنفيذية والتي أناط هو الأخر مهمة التنفيذ بمجلس الدولة، ولكن من الناحية العملية انحصرت مهمة صنع القرار السياسي في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب.

ثانيا / السلطة التنفيذية

المؤسسة التنفيذية هي التي تتولى تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، وتتمثل المؤسسة التنفيذية بالاتي :

اولاً: رئيس جمهورية الصين الشعبية: في الصين تشكل رئاسة الدولة عنصراً مهماً من جهاز سلطة الدولة وتتمتع بمكانة عالية، والرئيس هو أعلى ممثل لشعب جمهورية الصين الشعبية، فرئيس الجمهورية يمسك بالمناصب الثلاثة وهي رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، فضلا عن رئاسة الدولة ومن الناحية الدستورية يتم انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه من قبل المجلس الوطني فهو ممثل، دولته الأعلى داخلياً وخارجياً، ومدة ولايته خمس سنوات ولا يجيز الدستور أن يمارس الرئيس مهامه لأكثر من دورتين متتاليتين، وقد حدد الدستور فترة رئيس الدولة ونائبه بهدف القضاء على نظام ديمومة مناصب المسؤولين كما كان في السابق وهو يفيد التعاقب الطبيعي لرئيس الدولة ونائبه .

ويجب ان يكون رئيس الدولة احد مواطني جمهورية الصين الشعبية وقد أتم (45) من عمره أثناء ترشيحه للرئاسة، ووفق هذا المنصب فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الصينية ورئيس مجلس الدفاع.
وبحسب الدستور يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية سلطات وصلاحيات متعددة منها :

1- إصدار القوانين التي يجيزها المجلس الوطني .

2- إصدار الأوامر مثل تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة .

3- إعلان الأحكام العرفية .

4- يمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف .

5- يصدر مراسيم العفو الخاص .

6- يعلن حالة الطوارئ ويعلن حالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة .

7- يستقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، ويعين ويقيل الممثلين المفوضين الصينيين في الخارج .

8- يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية أو يلغيها .

وفقاً للدستور ليس لنائب رئيس الدولة صلاحيات مستقلة، فمسؤوليته مساعدة رئيس الدولة في أعماله ويمكن أن يمارس بعض صلاحيات رئيس الدولة بتفويض منه، على سبيل المثال عندما يكون الرئيس في إجازة أو في الخارج ، فان نائب الرئيس يقوم بمهامه بالنيابة عنه (إجراء محادثات مع رؤساء الدولة الزائرة أو استقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وتسلم أوراق اعتمادهم).

إن رئيس الدولة له تأثير على صياغة استراتيجية الأمن القومي الصيني، نظراً لمكانته التنفيذية وقدرته على توجيه مؤسسات الدولة على الرغم من إن رئيس الدولة مقيد بالحزب والمؤتمر الوطني للحزب، إلا انه لا يمكن إصدار استراتيجية للأمن القومي بعيداً عن توجيهات وآراء الحزب إلا أن توقيع الرئيس على الاستراتيجية هو إعطاء الشرعية لها لكي تنفذ على المستوى المؤسساتي، ففي حالة عدم وجود اسم الرئيس أو توقيعه على الاستراتيجية لا يمكن لمؤسسات الدولة اعتمادها، لاسيما إن مؤسسات الدولة هي جهات خاضعة لتوجيهات وتعليمات الرئيس الذي اختاره الحزب ليكون رئيس الدولة، ونظراً لذلك فان الرئيس يكون له دور في عملية صياغة الاستراتيجية والاهم في ذلك تنفيذها .

وفي هذا النطاق يمكن الإشارة إلى قرار المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر العام 2017 الذي أكد فيه على إن الحزب يتخذ الماركسية اللينينية، وأفكار مـــاو، ونظرية دينغ، وأفكار التمثيلات الثلاثة المهمة، ومفهوم التنمية العلمية، وأفكار شي جين بينغ حول الأفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد مرشداً لعمله. كما تم التأكيد على دور العلوم والتكنولوجيا باعتبارها القوة المنتجة الأولى، ودور فرضية الابتكار والتجدد بـــعدها القوة المحركة الأولى لقيادة التنمية .

فالرئيس (زيمين) تبنى نظرية التمثيلات الثلاثة التي تنص على أن الحزب مسؤول عن التحديات الجديدة التي تواجه الصين والتي تتمثل في ثلاث قوى وهي: القوى المنتجة المتقدمة، والثقافة المتقدمة، والمصالح الأساسية لغالبية الشعب الصيني، وفيما يخص القوى المنتجة اهتم الرئيس (زيمين) اهتماماً خاصاً بالقوى الابتكارية التي تعد أساس التقدم الاقتصادي، لاسيما في المجالات التكنولوجية إذ تلتقي مع الإصلاحات الجذرية التي بدأت تنفذ في كل مصانع الدولة بل أصبحت هناك طبقات جديدة من أصحاب المصانع وخبراء التكنولوجيا وهذه الطبقات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت أخيرا يجب أن تأخذ مكانها مع طبقات العمال و الفلاحين والمثقفين وأعضاء الحزب ويكون لها دور فعال في أطار القوى المنتجة وتنال تأييد الحزب، وهنا يكمن المبدأ الجديد الذي جاء به الرئيس الصيني السابق زيمين وهو الاعتراف بأصحاب المصانع والمشاريع الخاصة كقوة فاعلة في البلاد ودعوتهم للانضمام إلى الحزب والاندماج فيه .

كما يتضح دور الرئيس في: انه للحزب الشيوعي الصيني دور في اتخاذ القرار، لاسيما ان رئيس الدولة هو الأمين العام لهذا الحزب إذ يساهم في صنع السياسة عبر القرارات التي يتم اتخاذها من قبل رئيس الدولة؛ لان هذه القرارات هي انعكاس لأفكار ومبادئ الحزب التي تهدف إلى تحقيق أهداف عليا للسياسة الصينية وبروزها كقوة فاعلة في المجتمع الدولي

أما بالنسبة للرئيس (شي جين بينغ) الذي أكد على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتمسك بها وتطويرها والتي تتضمن التكامل الخماسي، البناء الاقتصادي، البناء السياسي، البناء الثقافي، والبناء الاجتماعي البناء الحضاري ، ويقول بأن أفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد هي وراثة وتطوير للماركسية اللينينية وأفكار ماو ونظرية دينغ وافكار التمثيلات الثلاثة المهمة ومفهوم التنمية العلمية وهي احدث المنجزات في إطار بلورة الخبرات الممارسات والحكمة الجماعية للحزب والشعب، وجزء مهم لا يتجزأ في منظومة نظريات الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وهي دليل العمل لجميع أعضاء الحزب وأبناء الشعب في كل البلاد من اجل تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية فيجب علينا التمسك بها لمدة طويلة وتطويرها بلا انقطاع ، وللرئيس شي جين بينغ مبادرات عدة منها الحزام والطريق والحلم الصيني فبالنسبة إلى الأخير يقول: يهدف حلم الصين إلى تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية المقصود بها تحقيق رخاء الدولة ونهضة الأمة وسعادة الشعب وحلم الصين هو بنهضة الأمة وليس حلم ضيق بل هو تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية من خلال الربط بين الماركسية والواقع الصيني.

جامعة الأنبار
1987 1428
UNIVERSITY OF ANBAR